PROVISIONAL
A/35/PV.66
18 November 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد كامندا وا كامندا (زائير)
(نائب الرئيس)

- الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : مشروع قرار [١١٦] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62391/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

مواصلة نظر البند ١١٦ من جدول الأعمال

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين ، مشروع القرار (A/35/L.12)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أذكّر الجمعية أن قائمة المتحدثين في مناقشة البند ١١٦ سوف يتم اقفالها في الساعة ١٢ ظهر اليوم .

السيد بشارة (الكويت) (الكلمة بالانكليزية) : خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن " الحالة في افغانستان " أوضحت موقف الكويت بشأن هذه القضية . ومنذ ذلك الحين اتخذ المؤتمر الأسلامي مقررات تلتزم بها دولتي وتؤيدها . اننا نأسف لأنه رغم جهود المؤتمر الأسلامي من أجل ايجاد حل سلمي للقضية فان الموقف قد تدهور بدرجة أكبر . ان اللجنة الدائمة التي أقامها المؤتمر الاسلامي لم تتلق حتى الآن الاستجابة الايجابية اللازمة لتمكينها من القيام بمهمتها بنجاح رغم حسن النية والروح البناءة التي أبدتها تلك اللجنة . ان اللجنة الدائمة التي أنشأها المؤتمر الاسلامي حاولت الاعداد لمؤتمر تسهم فيه جميع الأطراف المعنية ، ولكن جهودها للأسف قد أحبطت . ومن المؤسف حقا أن هناك الآن خلافات أساسية بين الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الأسلامي ازاء هذه القضية ، ومن ثم فان هذه الخلافات قد تولد عنها تصادم في المفاهيم وفي التقييم الاستراتيجي بين المؤتمر الاسلامي والاتحاد السوفياتي . وليس من صالح أى منهما أن يتعارضا ويختلفا ازاء هذه القضية .

ما الذى يريده المؤتمر الاسلامي ؟ كعضو في المؤتمر الاسلامي فان دولتي ترى أن شعب افغانستان ينبغي أن يمكّن من الاعراب عن ارادته في حرية بالنسبة للنظام السياسي والاجتماعي الذى يود انتهاجه . ان شعب افغانستان شعب باسل يتمسك باستقلاله وقد كافح دوما السيطرة الأجنبية على مدى التاريخ . اننا نرتبط بهم بروابط دينية وثقافية واقليمية وتاريخية . ان الحكومة الراهنة في افغانستان ليست هي الصوت الشرعي لشعب افغانستان . انها فرضت عليه ضد ارادته عن طريق وجود القوات السوفياتية ، التي بدونها تنهار تلك الحكومة . ان النظام السياسي والاجتماعي الراهن الذى يستند الى القوات الاجنبية هو شيء غريب على شعب أفغانستان الذى

Digitized by UNOG Library

يتوق الى الحرية . ولكن للأسف فان هذه الرغبة قد خنقت وأحبطت عن طريق القوات الأجنبية . ولا شك أن شعب افغانستان يرفض أى ايديولوجية تفرض عليه من الخارج .

ان الكويت تعتقد ان انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان هو شرط مسبق لكي يعرب شعب افغانستان عن ارادته في حرية ودون قهر . ان وجود القوات السوفياتية في افغانستان هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وخرق للقانون الدولي ، وليس له أساس من الناحية السياسية أو القانونية أو الاخلاقية . ان اللجوء الى القوة لتنصيب نظام يختاره الأجنبي هو طعنة قاتلة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لجميع الدول . فكل هذه المبادئ الأساسية قد حطمت في افغانستان .

في الوقت ذاته ، فان حكومة بلادى تعتقد أنه في صالح جميع الأطراف المعنية أن تكون هناك تسوية سلمية للقضية . ان مشروع القرار الذى قدمه بالأمس بكل مقدرة وزير خارجية باكستان والذى اشتركت في تقديمه حكومتي ودولتي يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يبذل مساعيه الحميدة لايجاد حل للمشكلة بما في ذلك تعيين مبعوث خاص قد تشمل مهمته السعي وراء الحصول على ضمانات على أساس متبادل للمراعاة التامة لمبدأ عدم التدخل ، ومن أجل خلق مناخ يفضي الى التقدم . ومن المحتم - في رأينا - الحصول على مثل هذه الضمانات لاحتواء التوتر ، وحتى يمكن السيطرة على الأزمة . اننا لنشعر بقلق ازاء الأحداث الأخيرة التي نجمت عن الهجوم بالطائرات على مناطق معينة داخل باكستان . ان مثل هذه الأحداث من شأنها أن تزيد التوتر ، ومن ثم فانها سوف تعمق الشقاق بين المؤتمر الاسلامي والاتحاد السوفياتي .

ان الموقف في أفغانستان ليس موقفا طبيعيا ، ولكنه بمثابة برميل بارود يهدد السلم والأمن في المنطقة . فاذا لم نتوصل الى حل بشأنه ، فليس هناك ضمان في ألا تنتشر هذه الأزمة . لقد رأينا في حالات عديدة كيف أن النيران الصغيرة اذا لم نسيطر عليها فانها تنتشر وتحيط بالمناطق المجاورة وما وراءها . ان الازمة في افغانستان لا تختلف عن ذلك .

من ثم فاننا نشعر أن هناك مبررات لكي ندعو جميع الدول للاسهام في دعم تسوية سلمية للقضية . قد نصل الى يوم نأسف فيه عن احجامنا وترددنا في تقديم يد العون . وفي رأينا ، ليس هناك سبب يدعونا أن نقول أن الموقف في افغانستان سوف يكون هادئا بمجرد وضع القوات الأجنبية حدا لتدخلها في الشؤون الداخلية لافغانستان كما سمعنا في خطاب السفير السوفياتي بالأمس .

Digitized by UNOG Library

اننا نعلم تماما أن شعب افغانستان لا يحب النظام القائم الذى يعتبر مجرد ستار على أفضل تقدير . ان المجاهدين الذين يقاتلون من أجل الحرية لا تدفعهم الى ذلك قوات من الخارج بل من الداخل ، وهم مصممون على أن يروا نهاية للسيطرة الاجنبية . انها لوصمة للتراث البطولي لشعب افغانستان أن نفترض غير ذلك . فليس هناك طريق يمكن به لهذا الشعب أن يقبل الأمر الواقع أو أن يوافق على الوضع الراهن .

Digitized by UNOG Library

ان أولئك الذين قاتلوا جميع الفازين وهزموهم لا نتوقع منهم أن يرحبوا بقوات تأتي لتفرض عليهم أيديولوجية أجنبية غريبة على معتقداتهم الدينية وعلى حضارتهم وتقاليدهم. ان الحجة التي تساق بأن المناضلين من أجل الحرية " المجاهدين " يعملون بتحريض من قوى خارجية ، ليست صحيحة على الاطلاق . كيف اذا كانت الأمور على ما يرام في أفغانستان ، أن يهجر كبار المثقفين والدبلوماسيين والسياسيين دولتهم بأعداد ضخمة ، وأن اولئك المندوبين في المحافل الدولية يشجب الواحد بعد الآخر النظام هناك ؟ كيف يمكن للمرء أن يقول أن لهؤلاء جميعا دوافع خارجية أو أنهم قد وقعوا ضحايا للدعاية الأجنبية ؟ ان حجتهم التي نؤيدها هي أن نظام أفغانستان يلعب دور عميل للقوات الأجنبية التي تقرر شؤون تلك الدولة الباسلة ولكنها تعسة .

ولا شك أن هناك يقظة قومية ضد القوات السوفياتية ، مهما فعل أولئك الذين يحاولون تهدئتها ومهما كانت تعزى الى الخارج . ان الحقيقة هي أن هناك معارضة قوية وواسعة النطاق للوجود السوفياتي في أفغانستان .

ماذا يمكن للجمعية العامة أن تفعله ؟ من الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد المبادئ الأساسية التي انعكست في مشروع القرار ، ولكن الاهم من ذلك هو التعبير من جديد بأن يعرب المجتمع الدولي عن عدم رضائه واستيائه ازاء الموقف الراهن في أفغانستان وتصميمه على التمسك بحق شعب أفغانستان في الاعراب عن ارادته بعيدا عن ضغط القوات الأجنبية . ان السلطة المعنوية للجمعية العامة ، أمر حيوي في عزل النظام غير الشرعي الراهن الذى ليس له من تفويض الا اعتماده الكامل على القوات الأجنبية . انه بعزل ذلك النظام ، فاننا ننتصر انتصارا أخلاقيا لمبدأ الحرية الذى من أجله يريق المجاهدون دماءهم .

وينبغي أن نرسل كذلك رسالة قاطعة وقوية ، بأن اللجوء الى القوة هو عملية باهظة التكاليف وأن نهايتها ليست مؤكدة . ومن الأهمية بمكان ، أن نساعد الاتحاد السوفياتي على أن ينسحب من أفغانستان في سلام ، ولا نود أن يريق الجنود السوفيات دماءهم دون هدف ودون تحقيق أى غرض . ان المؤتمر الاسلامي على علم بتلك الحقيقة ، ولكن لا يمكننا أن نقبل أن دولة اسلامية سوف تقع ضحية لأيديولوجية أجنبية تتعارض تماما مع تعاليم دينها العظيم . ان شعب أفغانستان ، وليس أى فرد آخر ، له الحق في أن يحسم تلك القضية الشائكة . انه اذا اختار الماركسية بمحض ارادته

Digitized by UNOG Library

فليفعل ذلك ، ولكننا لا يمكن أن نتهاون في قتل وانتهاك ديانتنا عن طريق السوفيات أو أية قوات أجنبية . ان رسالة الاسلام تدفعنا الى الدفاع عن تعاليمه ضد الغازين ، وكيف يمكن لاتباع النبي العظيم محمد أن يفعلوا غير ذلك . ومن المؤسف أن الاتحاد السوفياتي لم يفهم بعد مدى الاستياء في العالم الاسلامي .

ان الجمعية العامة ينبغي أن تلعب دورا في هذا الصدد ، وذلك بالتصويت بأغلبية ساحقة لصالح مشروع القرار الذى أعده المؤتمر الاسلامي ، واشترك في تبنيه عدد كبير من الدول الأعضاء بما في ذلك دولتي .

السيد ريس (هنغاريا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد عرضت علينا مرة أخرى مسألة هي موضوع لعبة سياسية على نطاق واسع على المسرح الدولي وخصوصا في اطار الأمم المتحدة . ان وفد بلادى منذ بداية ظهور هذه المسألة ، كان يعترض على مناقشتها في محفل الأمم المتحدة ، لاقتناعه بأنه لا توجد مسألة أفغانية بالشكل الذى قدمت به ، وأن ادراجها على جدول أعمال الجمعية العامة هو أمر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .

وفي نفس الوقت ، فنحن نعرف التطور السريع والكبير الذى حدث في أفغانستان منذ بضع سنوات ، وقد وجهنا التحية الى انتصار ثورة نيسان/ابريل ١٩٧٨ . وبعد ذلك فقد رأينا في التغييرات التي حدثت خلال الأيام الأخيرة من العام الماضي امكانية للاستمرار في تشييد البناء الذى بدأ بعد شهر نيسان/ابريل ١٩٧٨ وليس كما يود البعض الادعاء في أعقاب الأحداث التي جرت في نهاية ١٩٧٩ .

ان البيان الرسمي للحكومة الهنغارية في ١٠ من كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ بشأن الأحداث في أفغانستان لم يفقد مغزاه ، ومازال يشكل الأساس المبدئي الذى تستند اليه مواقف الحكومة الهنغارية بالنسبة لهذه المسألة .

ان الموقف الأساسي ، يتمثل في كلمات محدودة على النحو الآتي : يجب مساعدة أفغانستان على التخلص من التدخل الأجنبي المعادى للنظام الديمقراطي القائم حتى تتمكن البلاد من أن تكرس جهودها للمسائل الملحة الخاصة بالبناء الاقتصادى والاجتماعي . ونحن مقتنعون بأنه طالما أن شروط وقف التدخل والاعمال الهدامة الأجنبية الموجهة من الخارج لم تتحقق ، فلن يكون هناك مبرر

Digitized by UNOG Library

لأن تطالب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية انسحاب القوات السوفياتية المتمركزة مؤقتا في ذلك البلد ، تلك القوات التي جاءت الى أفغانستان بناء على طلب صريح من حكومتها .

ونحن مضطرون الى أن نلاحظ أنه رغم النجاح الهام الذي تحقق في الجهود المختلفة لتنمية تلك الدولة وتصفية بقايا الاقطاع ، فان حكومة أفغانستان الديمقراطية لا تتمكن الآن من توجيه كل اهتمامها بصفة كاملة الى أهداف التقدم الاقتصادي ، اذ عليها أن تواجه نشاطا عسكريا وأعمالا عدائية موجهة من خارج حدودها ، وحملة من التحقير تنظمها الأوساط الاستعمارية والرافية في الهيمنة والتي لا ترحب بالتطور التقدمي لبلد غير منحاز يقع في منطقة جغرافية هامة ، ونفس تلك الأوساط لا تود أن تستسلم لاختفاء امكانية تحويل أفغانستان الى نقطة انطلاق للقوى الرجعية المتحالفة مع الذين يعترضون على التحولات الاجتماعية والنضال من أجل تحرير الشعوب . وفي هذا الصدد ، فان كلمة وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية بالأمس والبراهين التي لا يمكن دحضها التي قدمها بالنسبة للمعونة المادية الكبيرة المقدمة للعناصر المضادة للثورة العاملة داخل البلاد ، تقدم تكذيبا صارخا للذين يحاولون انكار وجود شبكة كبيرة للدعم من الخارج للعناصر المعادية للحكومة الشرعية في أفغانستان .

ان نفس تلك الأوساط تحلم بوضوح بانهيار نظام أفغانستان الديمقراطي ، وتتظاهر بالصمم والبكم عندما يتعلق الأمر بالبحث عن حلول حقيقية للمشاكل المعروضة ، وتشجع بجميع الوسائل عداوة جيران أفغانستان ازاء حكومة كابول ، كما تشجع على التشدد ورفض التعامل مع حكومة أفغانستان الشرعية .

Digitized by UNOG Library

اننا نؤيد حلا سياسيا للمشاكل الدولية التي برزت في هذا الاقليم من العالم ، كما نؤيد قبل كل شيء اعادة العلاقات بين أفغانستان وجيرانها في الشرق والغرب الى حالتها الطبيعية. ان هذه البلدان في الحقيقة ليست لها أية مصلحة في المساعدة على اثارة المصاعب لدى جيرانها ، وأن تكون وسيلة للتدخل الأجنبي واثارة الاضطرابات . ولهذا فقد رحبنا بالاقتراحات الأفغانية ويسعدنا تقديم أية مقترحات في هذا الصدد تؤدي الى تحقيق تسوية سياسية وسلمية بالنسبة الى المنطقة. ونحن نأمل في أن يسمح التقييم الموضوعي للموقف بالتوصل الى اعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية بين بلدان المنطقة وذلك على أساس السيادة والاستقلال القومي والاحترام المتبادل .

ان مشروع القرار A/35/L.12 يقوم على أساس مختلف ومخطىء تماما . انه لا يشكل محاولة للاسهام في حل للمشاكل الحقيقية ، ولكنه تدخل واضح في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

انه يركز على حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره ، وهذا أمر لم يشكك فيه أحد . ولقد كان الدليل الأكبر على ممارسة هذا الحق ، هو العملية التاريخية في السير المنتصر للشعب الافغاني الى الأمام على أنقاض النظم الاقطاعية والفاسدة واقامة نظام ديمقراطي وتقدمي بعد أحداث ثورة ١٩٧٨ . وقد تؤدي بعض الأنشطة المضادة للثورة والمصحوبة بحملات دعائية مغرضة الى اثارة اللبس لدى البعض بشأن تطور الأحداث في أفغانستان . الا أنها لا يمكنها أبدا أن تغير الحقائق المادية ، والتي تتمثل في أن الأغلبية الكبيرة من الشعب وهم الفلاحون والطبقة العاملة وسكان الحضر ورجال الدين ، نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة التي يرأسها بابراك كارمال ، تؤيد قيادة البلاد واستمرار التقدم الاجتماعي في أفغانستان على طريق مستقر وواضح تحت قيادة أفضل ممثلي الشعب الأفغاني .

وبالاضافة الى ذلك ، فبدلا من دعوة بلدان المنطقة الى أن تبذل جهودها من أجل تنسيق علاقاتها وأن تنهي التدخل بجميع أشكاله ، فان مشروع القرار المقدم الى لجنتنا يدعو "جميع الأطراف المعنية" وهو ما يدخل الى النص عنصرا مربكا كبيرا يعكس الوجهة الأساسية للمشروع ككل . ولا يمكن لنا أن نقبل أن يحدث خلط بين الحكومة القائمة والعناصر المسلحة المضادة للثورة بجميع أشكالها والتي تعمل ضد السلطة المركزية .

أما فيما يتعلق بالانسحاب العاجل للقوات الأجنبية من أفغانستان المشار اليه في مشروع

Digitized by UNOG Library

القرار A/35/L.12 ، فلا يمكن أن يعترض المرء من حيث المبدأ على انسحاب قوات من أراضي بلدان أخرى ، الا أنه مما لا غنى عنه كذلك خلق الظروف المناسبة التي تسمح بهذا الانسحاب . غير أن الحقائق تبين أن هناك محاولات مستمرة لادامة التوتر في المنطقة ولمنع اقامة مناخ مناسب وخلق الظروف التي تجعل من الممكن عمليا تنفيذ الحل السياسي وتحقيق انسحاب القوات السوفياتية . ففي حالة أفغانستان فان الحديث عن الانسحاب العاجل للقوات السوفياتية ، يستند الى منهج خيالي وعدم معرفة كاملة متعمدة أو غير متعمدة بالموقف الحالي ، وربما يكون ذلك أمرا مجردا كفكرة علمية ووثيق الصلة بالفلسفة ، ولكن في السياسة يمكن أن يكون موضع السخرية لأنه يعني بعدا كاملا عن الواقع .

ولهذه الأسباب فاننا نعترض على مشروع القرار A/35/L.12 ، والحقيقة أننا نعتقد أنه سوف يزيد من صعوبة البحث عن حل للمشاكل التي تواجه المنطقة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : المتحدث التالي السيد ممثل لكسمبرغ ، الذي سوف يتحدث باسم دول السوق الأوروبية المشتركة .

السيد بيترز (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : في بداية هذا العام أجبرت أزمة أفغانستان جمعيتنا على عقد دورة استثنائية طارئة . ومن خلال تلك الدورة الاستثنائية أدان المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة الاتحاد السوفياتي لتدخله العسكري واحتلاله دولة مجاورة بالقوة ، وهي دولة ذات سيادة مستقلة وعضو في مجموعة بلدان عدم الانحياز .

ورغم محاولات التبرير بالدفاع المشروع عن النفس أو بالتهديد الخارجي التي قدمت فيما بعد ، فان هذا التدخل العسكري المستمر في تحد كامل للمبادئ والالتزامات المنبثقة عن القانون الدولي وعن ميثاق منظمتنا مازال غير مقبول من الدول التسع . وعلى كل فان ثورة شعب بأكمله تذكرنا بعقم الحجج التي قدمت الينا لتبرير هذا العمل العسكري . اننا نحترم الشعب الأفغاني وكرامته وشجاعته وتمسكه بتقاليده الوطنية والدينية . ولذلك فاننا نرفض تغطية الضربة التي تم توجيهها الى حقه في تقرير مصيره ، وتقرير مستقبله بحرية .

ان الغزو السوفياتي اذ يتجاوز بآثاره المأساوية الشعب الأفغاني حيث تشعر به حقا

Digitized by UNOG Library

البلدان المجاورة باعتباره عاملا خطيرا من عوامل عدم الاستقرار وتهديدا للسلم في المنطقة وخرقا للمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ، انما يشكل أيضا ضربة للاستقرار والسلم والأمن الدولي كما أنه يمثل تحديا للانفراج الذى ينبغي أن يظل شاملا وغير مجزأ .

ان القرار الصادر في ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ الذى يطالب دون أى لبس بانسحاب القوات الأجنبية ، مازال دون آثار ملموسة حتى الآن بل على العكس من ذلك فان الوجود المكثف للقوات السوفياتية يميل نحو اتخاذ صفة الدوام ، بل ويخشى أيضا أن تتجاوز الأعمال العسكرية الأراضي الأفغانية الى البلدان المجاورة .

وفي أفغانستان وبعد مضي أحد عشر شهرا . فان الحقوق الأساسية لشعب بأكمله يتطلع الى السلم والاستقلال ، لاتزال تمتهن . ورغما عن التباين الصارخ في القوات والوسائل المستخدمة من الطرفين ، فان المقاومة الشجاعة للشعب الأفغاني مازالت مستمرة ضد جيش أجنبي يستخدم أكثر الأسلحة تعقيدا ، وان سفك دماء بريئة قد يستمر .

وعلاوة على ذلك ، فان علينا أن نسجل أنه لم يتحقق أى تقدم فيما يتعلق باحتمالات المستقبل في تسوية سياسية ، وذلك رغم أن جمعيتنا قد أعلنت بوضوح المبادئ التي كان ينبغي أن توجه للبحث عن هذه التسوية ، والعناصر الأساسية التي تشكل أى حل حقيقي . ان الدول التسع من جانبها كانت قد هيأت نفسها على أساس تلك المبادئ لكي تدعو الى مفهوم لجعل أفغانستان محايدة وغير منحازة تقف بعيدة عن تنافس الدول .

كما أن الدول التسع قد ساندت وشجعت جهود المؤتمر الاسلامي بغية التوصل الى تحقيق تسوية سياسية تتفق مع تطلع المجتمع الدولي . ولقد شاركنا جميع الذين طالبوا بالانسحاب الفورى غير المشروط والكامل للقوات السوفياتية التي لاتزال في أفغانستان ، كما أننا نرفض كل حل لا يعطي الشعب الأفغاني حقه في تقرير مستقبله بعيدا عن أى تدخل خارجي واختياره الحر لقادته السياسيين .

ان الدول التسع قد أعربت في كلماتها أمام الدورة الاستثنائية ، عن قلقها الشديد على المصير المأسوى للاجئين الأفغان . وعلى الحمل الثقيل المفروض على البلدان المجاورة . ولا بد لنا أن نلاحظ اليوم أن الوضع قد ازداد خطورة . ولذلك فاننا نؤيد المبادرات التي قامت بها بلدان عديدة لاغاثة السكان الأفغان اللاجئين الى البلدان المجاورة ، كما نؤيد تمكين هؤلاء اللاجئين من العودة الى ديارهم في أمان تام وبشرف .

Digitized by UNOG Library

وبالتالي فان علينا اليوم أن نسجل انعدام أى تقدم في جميع الميادين ، وأن نأسف لذلك . وينبغي على المجتمع الدولي أن يظهر بشدة أنه لن يستسلم لهذا الوضع . وعلى جمعيتنا أن تؤكد دون لبس ، أنها ترفض الأمر الواقع وأنها لا تزال تنظر في المشكلة ، كما أن عليها أن تدلل باقتراعها عن ارادتها في التوصل الى تسوية سياسية حقيقية .

وبهذه الروح فان الدول التسع تكرر نداءها الملح الى الاتحاد السوفياتي لكي يسحب قواته ، فيفتح بذلك السبيل نحو حل قائم على احترام سيادة افغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها وحق الشعب الأفغاني في أن يقرر مصيره بذاته بكل حرية .

Digitized by UNOG Library

السيد نيسيبورى (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : في بداية عام ١٩٨٠ واجهتنا مشكلة أدت الى الشعور بقلق عميق في ارجاء العالم بأسره ، وهي ما يطلق عليه " الحالة في افغانستان " ، وكانت بداية سيئة لعقد جديد .

ومنذ ذلك ، فقد ترددت في المجتمع الدولي بأسره أصوات تعرب عن قلقها ونداءات بايجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة . ان أوضح تعبير عن مشاعر العالم قد ورد في القرار ES-6/2 الذى تم اعتماد بأغلبية ساحقة في الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة التي انعقدت في كانون الثاني/يناير الماضي ، والذى يدعو بين أمور أخرى الى الانسحاب الفورى التام وغير المشروط للقوات الاجنبية من افغانستان . كذلك فان وزراء خارجية الدول الاسلامية في اجتماعاتهم في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو وفي الدورة الاستثنائية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية التي عقدت هنا في مقر الأمم المتحدة في الشهر الماضي ، فان وزراء الخارجية قد وجهوا نداء شبيها وأكدوا عزمهم على مواصلة جهودهم من أجل تسوية سلمية للمشكلة . ان الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد استجابت أيضا لهذا الموقف ، وفي اجتماع القمة الذى عقد في فينيسيا في حزيران/يونيه الماضي ، والذى شاركت فيه اليابان ، أصدرت اعلانا مماثلا . وعلاوة على ذلك فان لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان اعتمدت قرارا في شباط/فبراير الماضي ، يشجب شجبا تاما العدوان العسكرى السوفياتي ضد الشعب الافغاني .

ان الموقف في افغانستان كما قيل مرارا وتكرارا ، هو انتهاك لمبادئ عدم التدخل وعدم استخدام القوة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تعتبر أمورا أساسية في القانون الدولي . ولقد أصبح الموقف مصدرا لاستياء عالمي ولمخاوف العالم بأسره ، كما أنه يشكل خطرا بالغا على السلم والأمن الدولي . اننا نلاحظ أنه خلال المناقشة العامة في الجلسات العامة ، فان العديد من المندوبين قد اشاروا الى الاتجاه المتزايد للجوء الى القوة في معالجة المشاكل وأعربوا عن عميق قلقهم وهم يتطلعون الى الثمانينات ، وليست هناك حاجة للقول بأن الموقف في افغانستان قد زاد من مخاوفهم .

ان حكومة اليابان تجد انه مما يؤسف له بالغ الأسف ، أنه رغم كل ما أعرب عنه من قلق ونداءات من قبل المجتمع الدولي ، ليس هناك أى احتمال لتسوية ، كما أن اتجاه الاتحاد السوفياتي

Digitized by UNOG Library

لا يزال طابعه التمنت . اننا نؤكد من جديد موقف اليابان من أن التدخل العسكرى السوفياتي في افغانستان ، هو خرق للقانون الدولي وللعدالة . ومرة أخرى ، فاننا ندعو الاتحاد السوفياتي لأن يسحب قواته فورا حتى يتسنى للشعب الافغاني أن يمارس حقه في تقرير المصير وأن يسوى مشاكله الداخلية دون أى تدخل خارجي .

ان بلادى من ناحيتها ، قد اتخذت مختلف التدابير أملا منها في أن الاتحاد السوفياتي سوف يستجيب لصوت المجتمع الدولي وأن يوضح أنه سيعيد النظر في سياساته . وعلى سبيل المثال ، فان حكومة اليابان قد انضمت الى حكومات الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الاتحادية ودول أخرى في قرار مقاطعة الدورة الأولمبية المعقودة في موسكو في الصيف الماضي . اننا نعتقد أن هذا الاجراء كان بمثابة تجسيم لما يشعر به المجتمع الدولي بأسره من قلق ازاء هذه القضية .

ان اليابان كدولة آسيوية ، قد احتفظت منذ أمد بعيد بعلاقات ودية وعلاقات تعاون مع حكومة وشعب افغانستان . ويحدونا أمل خالص اننا في المستقبل سوف يتسنى لنا مرة أخرى الاحتفاظ بهذه العلاقات انطلاقا من الارادة التي يعرب عنها الشعب الافغاني في حرية . ان هذا لا يعني بأية حال أن اليابان تعترف بالنظام الذى يقال انه يمثل افغانستان في هذه الجمعية العامة .

وفي بحثنا للحالة في افغانستان ، فانه ينبغي علينا أن نورد الآثار المباشرة المترتبة على التدخل السوفياتي بالنسبة للدول المجاورة ولا سيما جمهورية باكستان الاسلامية . ان مندوبا خاصا لرئيس وزراء اليابان قد قام بزيارة باكستان في آذار/مارس الماضي كما أن السيد ايتو ، وزير خارجية اليابان ، قد سافر الى هذه الدولة في ايلول/سبتمبر الماضي من أجل تبادل الآراء مع زعماء باكستان ، ولزيارة مخيمات اللاجئين في جامرود . وكتعبير عن الاهتمام الانساني ازاء ما يزيد على ١ر١ مليون لاجئ افغاني هناك ، فان حكومة اليابان قد ساهمت بحوالي ٨ر٤ مليون دولار استجابة لطلب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين . كذلك ساهمت اليابان بـ ٤ر١ مليون دولار أخرى عن طريق برنامج الغذاء العالمي وقدمت لحكومة باكستان مباشرة مساعدات نوعية بلغت قيمتها ٨ر١ مليون دولار . ان اليابان قد قررت أن تسهم كذلك بـ ٤ر١ مليون دولار لايواء اللاجئين . ومن ثم فان المساعدات التي قدمناها لمساعدة اللاجئين الأفغان قد وصلت الى ٤ر٩ مليون دولار .

Digitized by UNOG Library

ان اليابان تؤيد بكل قوة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 الذى اقترحته ٤٠ دولة. انه يعكس أملا عميقا من جانب الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ، من أجل ايجاد تسوية للمشكلة ومن ثم فانه يؤكد المبادئ الاساسية للسلوك الدولي ويقترح بعض تدابير محددة لايجاد تسوية .

ان وفد بلادى يقدر تقديرا خالصا الجهود التي بذلها الأمين العام فيما يتعلق بهذا الموضوع ، ويسرنا ان مشروع القرار يشيد بوجه خاص بجهوده ويتضمن اقتراحه بتعيين مندوب خاص لمعالجة هذه المسألة . ونأمل في أن هذا المندوب الخاص سوف يقوم بمهمته بجدارة وهو على علم بأهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

وختاما فان حكومة اليابان تعرب عن أملها في أن مشروع القرار ، سوف يتم اعتماده بأغلبية ساحقة ، مثل القرار الذى سبق اعتماده في الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة. وبالاضافة الى ذلك ،فاننا نود ان نحذر من أن جميع اولئك الذين سوف يتجاهلون الصوت المتحد للمجتمع الدولي سوف يجنون ثمارا مريرة .

Digitized by UNOG Library

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (الكلمة بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، فانني أود أن أذكر بأن وفد جمهورية بلغاريا الشعبية قد اعترض بشدة على ادراج مسألة "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" في جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة. وانني أنتهز هذه الفرصة كي أكرر الاعراب عن قناعتنا التامة بأن الأمر يتعلق بمسألة تدخل في اطار الشؤون الداخلية لدولة عضو مستقلة وذات سيادة: وهي جمهورية أفغانستان الديمقراطية.

ونظرا لأن ادراج هذه المسألة وبحثها يتم على الرغم من الارادة الصريحة لأفغانستان، وبتجاهل للاحتجاجات القوية والحاسمة، فمما لا شك فيه أننا نواجه حالة تتمثل في التدخل الصريح في الأمور الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة، ويشكل هذا انتهاكا صارخا للميثاق.

وفي هذه الظروف، فاذا كان وفد بلادي قد قرر أن يشترك في نقاش فرض علينا، فذلك كي نعرب عن معارضة حكومة بلغاريا الشعبية للمحاولات التي تهدف الى اقحام الأمم المتحدة في مجال لا يدخل في اطار اختصاصاتها، وكذلك كي نعرب عن رأينا بشأن الأسباب الحقيقية للأحداث التي وقعت في أفغانستان. وفي هذا السياق فان موقف وفد بلادي بالنسبة لمشروع القرار الذي تقدمت به بعض الوفود غني عن البيان، فهذا المشروع غير مقبول على الاطلاق.

لقد استمعنا من فوق هذه المنصة الى ادعاءات مفادها أن الأحداث في أفغانستان، قد أدت الى تعقيد الموقف الدولي، وأثرت بصورة سلبية على عملية الانفراج، والواضح في الحقيقة أن هذا التعقيد هو نتيجة منطقية للمحاولات التي لا تتوقف والتي تبذلها القوى الامبريالية والمهيمنة خلال الأعوام الأخيرة من أجل اعاقة عملية الانفراج، واعادة العالم الى حالة الحرب الباردة، وذلك كي تتمكن من الاسراع بسباق التسلح، وتغيير ميزان القوى لصالحها. ويكفي أن نذكر هنا ببعض الحقائق المعروفة تماما، مثل الزيادة الكبيرة في الانفاق العسكري للولايات المتحدة، وقرار وضع الصواريخ النووية في أوروبا الغربية، وتأجيل التصديق على اتفاقية سولت الثانية الى أجل غير مسمى وما الى ذلك، وذلك كي نفهم أن حملة الدعاية السياسية الموجهة ضد أفغانستان كانت ضرورية للامبريالية الامريكية والهيمنة الصينية من أجل اخفاء نواياهما الحقيقية وتبرير سلسلة كاملة من الأعمال في اطار استراتيجياتهما العالمية.

Digitized by UNOG Library

ان انتصار الثورة الشعبية الديمقراطية في أفغانستان في نيسان/ابريل ١٩٧٨ قد فتح أمام الشعب الأفغاني آفاقا واسعة وطيبة لتحقيق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نطاق شامل ، ولتشييد الحياة الاجتماعية والسياسية على قاعدة تقدمية . ولا يجهل أحد أن هذا الحدث التاريخي كان ضربة قوية موجهة للقوى الاقطاعية والرجعية في أفغانستان ، كما كان ضربة موجهة للمصالح الامبريالية والرجعية العالمية . ان هذه القوى لم تقبل أن يتجه الشعب الأفغاني الى طريق جديد يؤدي الى نهضة البلاد واحداث تغييرات عميقة للتخلص من حالة التخلف . ان تهديدا خطيرا يواجه التحول التقدمي والثوري في هذا البلد . ان قوى الثورة المضادة الداخلية وقوى الامبريالية والهيمنة والرجعية قد انطلقت في حملة ضد القوى الشعبية الفتية . لقد وضعت هذه القوى على عاتقها هدف خنق الثورة بأي ثمن ثم دخلت في حرب حقيقية غير معلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وذلك بتسليح وتدريب وارسال العصابات المضادة للثورة للقيام بعملية تسوية حسابات دموية ضد كل الذين اختاروا الدفاع عن مصالح الشعب ، وضد كل من وقف في صف التقدم والنهضة . ان أعداء أفغانستان يبذلون كل ما في وسعهم لوقف السير الطبيعي للتحولات التقدمية ويهددون استقلال وحق الشعب الأفغاني في أن يختار بنفسه طريق تنميته .

وفي هذه الظروف السياسية المعقدة استجاب الاتحاد السوفياتي للطلب المتكرر لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بأن يقدم مساعدته السياسية والاقتصادية والعسكرية للشعب الأفغاني في نضاله من أجل الحفاظ على مكاسب ثورة نيسان/ابريل ، والحفاظ على السيادة ووحدة أراضي بلاده . وقد تم تقديم هذه المساعدة من جانب الاتحاد السوفياتي ، وهو بلد صديق منذ أمد طويل لأفغانستان ، وذلك بناء على الطلب المشروع لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بموجب أحكام اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي الموقعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . ونتيجة لذلك وكما أعلن تودور زفكوف الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ، ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية بلغاريا الشعبية في خطابه أمام المجلس الوطني للجبهة الشعبية في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٠ :

" ان هذا ليس عدوانا ، ولكنه ايقاف للعدوان . ان هذا ليس تصديرا للثورة ولكنه ايقاف لاستيراد الثورة المضادة . ان هذا ليس عملا من أجل زيادة التوتر الدولي ،

Digitized by UNOG Library

ولكنه عمل للوقاية ضد الأحداث التي كانت ستؤدي حتما الى نتائج خطيرة للغاية على السلام، ليس في هذا الاقليم الجغرافي وحده ، وانما في العالم كله " .

وفي هذا الصدد ، فان الكتاب الأبيض الذي نشرته أخيرا جمهورية أفغانستان الديمقراطية، والكتاب الأخضر الذي ظهر توا ، يشكلان أهمية خاصة . ان هذين الكتابين يكشفان الأهداف الحقيقية والوسائل وأبعاد التدخل الكبير العلني في الشؤون الداخلية لأفغانستان من قبل الأوساط الامبريالية والمهيمنة وحلفائها الرجعيين ، وهو تدخل مستمر حتى اليوم ويهدد باعاقة عملية التحولات الديمقراطية في هذا البلد .

واليوم ، فاننا نشهد حملة كبيرة من الأكاذيب والأباطيل ازاء أفغانستان الديمقراطية من جانب الذين يحاولون دون جدوى أن يعودوا الى الوراء بالتطور التقدمي لهذا البلد ، وأن يخلقوا جوا من الفوضى ، حتى يحاولوا بذلك قلقلة الموقف في هذا البلد ، وفي الاقليم ككل . هذه هي الأغراض الخبيثة التي دفعت الى تلك الحملة التي فجرت ما يسمى بمسألة أفغانستان . ومن الصحيح أن العناصر المضادة للثورة تواصل أعمالها العدوانية والارهابية، الا أنه من الصحيح كذلك أن الحياة في أفغانستان تعود الى حالتها الطبيعية ، وان عملية الدعم وتحقيق الاستقرار تستمر في تقدم، وأن القوى المضادة للثورة قد أصيبت بهزيمة فادحة . وكما أعلن السيد وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية السيد شاه محمد دوست خلال المناقشة العامة في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، فمن الواضح أن أفغانستان وشعبها لا يشكلان تهديدا لأي شخص . وكبلد غير منحاز ، فان أفغانستان تسترشد في سياستها الخارجية بمبادئ التعايش السلمي والصداقة والتعاون المتبادل بين جميع البلدان .

Digitized by UNOG Library

لقد سمعنا عن مضاربات مختلفة ، ولكن مصدر هذه المضاربات واحد يتعلق بالتسوية السياسية التي يمكن تحقيقها في أفغانستان . لقد شكلت بعثات لأغراض مشكوك فيها ، ووضعت خططا تهدف الى مايسمى بتحييد أفغانستان من أجل افساح المجال أمام التهديدات والابتزاز العلني .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية لا زالت مقتنعة بأن التسوية السياسية للوضع أمر ممكن شريطة أن تستند تماما الى مبادرة حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بتاريخ ١٤ أيار/مايو من هذا العام، لأن هذه المقترحات وحدها هي التي تضع كل المشاكل في اطارها الملائم . وبموجب هذه المقترحات . فانه من الضرورى أن توقف التدخلات المسلحة في أفغانستان من جانب مرتزقة الامبرياليين والقوات الرجعية من الأراضي المجاورة ، ووضع نهاية لامداد العصابات المضادة للثورة بالأسلحة وازالة معسكرات تدريبهم . ومن الضرورى أيضا أن تعطى ضمانات مؤكدة بأن الأنشطة التخريبية الموجهة من الخارج ينبغي ألاّ تستأنف بأى شكل مهما كان . لقد اقترحت حكومة جمهورية أفغانستان بالفعل بدء محادثات بين أفغانستان وباكستان ، وبين أفغانستان وايران من أجل تطبيع العلاقات والوصول الى اتفاقات ثنائية تضع أساسا لحسن الجوار والتعاون ، وسوف تتضمن الالتزام المحدد بعدم السماح بالأنشطة المسلحة من أى نوع أو الأعمال العدوانية الأخرى الموجهة من طرف ضد الآخر . وبغض النظر عن هذه الاتفاقات الثنائية ، فان العنصر الأساسي لأية تسوية سياسية ينبغي أن يكون احترام الضمانات الدولية المطلوبة .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد تماما المقترحات المحددة والواقعية التي قدمتها جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، التي هي في الواقع تعبير عن حسن النية والرغبة المخلصة في تحقيق تسوية سريعة للحالة في أفغانستان ، وكذلك خلق بيئة سياسية صحية في المنطقة . واليوم، أكثر من أى وقت مضى ، يحتاج شعب أفغانستان الى السلام وتنمية العلاقات الطبيعية مع جيرانه ، القائمة على مبادىء التعاون وعدم التدخل ، حتى يمكنه أن يكرس جهوده لتنفيذ برنامج طويل المدى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كي يستطيع أن يبني مستقبله بطريقة آمنة .

والواقع أن هذا هو السبب في أنه من واجب كل أولئك الذين يرغبون مخلصين في تحقيق التقدم والرفاهية لشعب أفغانستان أن يقدموا مساعدتهم لتطبيع الموقف السياسي في تلك المنطقة .

وفي الختام ، أؤكد مرة أخرى أن الشعب البلغارى وحكومته يقفون بصلابة خلف شعب

Digitized by UNOG Library

أفغانستان في جهوده لحماية منجزات ثورة نيسان/ابريل والاستمرار في الطريق الذى اختاره ، طريق التقدم والاجتماعي والتنمية . اننا نشارك كل القوى التي تأمل باخلاص وتناضل في سبيل دعم الثقة والأمن والاستقرار في تلك المنطقة وفي أنحاء العالم ، على أساس المبادئ القيمة لميثاق الأمم المتحدة .

السيد كليستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : بمناقشة الحالة في أفغانستان ، فان الجمعية العامة تتناول واحدة من أكبر القضايا الأساسية المدرجة على جدول أعمالها ، مشكلة لها آثار بعيدة المدى ، وقد هزت بعمق ليس سلام واستقرار المنطقة ، بل السلم والأمن الدوليين أيضا .

ان غزو أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي ، الذى أدين من جانب الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة ، بما فيها النمسا وذلك في دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة في أوائل هذا العام ، قد انتهك عددا من المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة . لقد انتهك المبدأ القاضي بأنه ينبغي على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في علاقاتها الدولية ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة . وكذلك فان مبدأ الحقوق المتساوية وحق الشعوب في تقرير المصير ، بما في ذلك الاختيار الحر لنظامها السياسي والاجتماعي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد انتهكت انتهاكا خطيرا . وأخيرا ، فان الأحداث في أفغانستان أدت الى خلق مشكلة لاجئين ذات أبعاد ملحوظة تتطلب احياء مبدأ التضامن الانساني الدولي مع الذين يعيشون تلك المأساة .

هذه هي المبادئ الأساسية التي تنظم وتحكم العلاقات السلمية بين الدول بطريقة منتظمة . لقد أكدت النمسا دائما أهمية هذه المبادئ خلال الأعوام الماضية ، ولذا فان النمسا لا تستطيع أن تسكت ازاء موقف أهدرت فيه هذه المبادئ الأساسية .

ومع ذلك ، هناك مظهر آخر للموقف في أفغانستان يثير قلقا يتعدى مصير شعب أفغانستان بالرغم من أهميته . لقد كانت النمسا تود أن تأمل في أن يأتي عقد الثمانينات الجديد بمزيد من التحسن في سياسة الانفراج ، وأن يضمن السلم والأمن في العالم وأن يمكننا من التركيز بصورة مشتركة على كل المشكلات العالمية الملحة ، التي يجب أن تحل في جو من الانفراج وحيث يتوقف التقدم على

Digitized by UNOG Library

الحوار المثمر في العلاقات الدولية . لقد نظرت النمسا دائما الى الانفراج على أنه عملية مستمرة وغير قابلة للتجزئة ، عملية تقوم قبل أى شيء ، على ضبط النفس من جانب القوى العظمى ، والارادة السياسية في ممارسة ضبط النفس هذا . وقد قال ذلك مؤخرا وزير شؤون خارجية النمسا في المناقشة العامة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . لقد هددت الأحداث في أفغانستان بصورة خطيرة سياسة الانفراج ، ويمكنني في هذه المرحلة أن أعبر عن الأمل في أن يتم ايجاد الشروط المسبقة الضرورية من أجل استئناف هذه العملية .

لقد وزع وفد باكستان مشروع قرار بشأن بند جدول الأعمال محل المناقشة ، وهو يحظى بموافقة النمسا . وفي رأينا أنه يتناول ، بصورة موجزة ، المشكلة الرئيسية التي يجب حلها ، أى البحث عن أفضل الوسائل لتحقيق تسوية سياسية تفاوضية . ان أية تسوية سياسية من هذا النوع يجب أن تقام على أساس الحفاظ على سيادة وسلامة أراضي أفغانستان ، وعلى حق شعب أفغانستان في تقرير مستقبله السياسي بحرية ، دون قسر أو خضوع للقوة . وسوف تتطلب تلك التسوية أيضا الانسحاب الفورى لجميع القوات الأجنبية واقامة جو موات للمفاوضة والبحث عن حل سياسي . وعلى هذا الأساس سوف تصوت النمسا مؤيدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة(A/35/L.12) .

وختاما ، اسمحوا لي أن أكرر تأييد النمسا لحق كل شعب في تقرير المصير . اننا نأمل في أن شعب أفغانستان سوف تتاح له الفرصة لممارسة هذا الحق الأساسي . وعلاوة على ذلك ، فاننا نأمل في أنه أثناء هذه العملية سوف يعاد جو الانفراج وأن تستأنف سياسة الحوار والتعاون ، التي استفاد العالم كله منها .

Digitized by UNOG Library

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): ان حكومة استراليا ترى أن هذا البند واحدا من أهم البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة هذا العام. انه يتضمن قضايا تقع في لب الميثاق. واذا كان للأمم المتحدة أن تكون أمينة على أهدافها ومبادئها، فانه لزام علينا أن نبحث الموقف في أفغانستان بموضوعية، ودون انفعال وفي ضوء أحكام الميثاق.

ولقد تردد صوت المجتمع الدولي عاليا في الدورة الطارئة الاستثنائية السادسة التي انعقدت في كانون الثاني/يناير من هذا العام، عندما صوّتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة بشجب غزو بلد مستقل وغير منحاز - وهو أفغانستان - من قبل قوات أجنبية، ودعت الى انسحابها. ان هذه الدعوة قد تأكدت بنفس القوة في لجنة حقوق الانسان في شباط/فبراير. ولكن وبعد زهاء عام، فاننا نجتمع هنا لمناقشة موقف لم يحدث فيه تغيير يذكر. ان الدولة المتهمة قد تجاهلت تصويت ١٠٤ دولة عضوا في الجمعية العامة. ان انتهاك الفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق الذى شجب حينذاك، لا يزال قائما. ان قوات الاحتلال، التي تمنع شعب أفغانستان من تقرير مصيره، لا تزال في مواقعها. ان الخطر الذى فرض على السلم والأمن الدولي نتيجة للتدخل الخارجي في أفغانستان، قد أصبح أكثر تفاقما عما كان عليه في كانون الثاني/يناير الماضي.

ان الشهور العشرة الماضية، قد شهدت زيادة تثير الجزع في التوتر الدولي وهبوطا متساويا في روح التعاون الدولي والذى تلتزم به بموجب الميثاق، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ان هذا التدهور في المناخ الدولي، يمكن أن يعزى مباشرة الى الموقف الذى نناقشه اليوم. وليس هناك منطق أو أساس واقعي بالتأكيد، كما قال بعض المتحدثين السابقين، أنه يمكن أن ننحى باللوم على المناخ الدولي المتدهور بشأن الأعمال العدوانية التي يقوم بها الآخرون. وفيما يتعلق بالاستجابة بشأن التدخل المسلح، فان هذه الاستجابة بما في ذلك استجابة حكومة استراليا، كانت عاقلة ومتوازنة وتتعلق مباشرة بالتدخل المسلح ذاته. واذا كانت روح التعاون الدولي قد ترنحت، فان ذلك يعود دون شك الى أن الاتحاد السوفياتي، وهو دولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن، قد انتهك على نحو واضح وثابت ميثاق الأمم المتحدة.

Digitized by UNOG Library

ويتضح من هذه المناقشة ، كما اتضح من المناقشة التي جرت خلال الدورة الطارئة الاستثنائية السادسة ، أن الأغلبية الكبرى لأعضاء الأمم المتحدة قد استشفت المحاولات غير المقنعة للاتحاد السوفياتي لكي يبرر غزوه لأفغانستان . ان وفد بلادي مندهش بكل صراحة لأن الاتحاد السوفياتي وأصدقاءه قد حاولوا مرة أخرى استخدام نفس الحجج التي تؤيد تدخلهم المسلح والتي رفضت رفضا قاطعا في مطلع هذا العام .

صحيح أن الاتحاد السوفياتي قد ذكر أن قواته ، أو بعضها قد تسحب في ظروف معينة، ولكن هذه الامكانية تعتبر افتراضية . لقد أوضح الاتحاد السوفياتي أنه لن يفكر في سحب قواته الا بعد أن يسحق جميع المقاومة لنظامه العميل . وأكثر من ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي يسعى الى ممارسة الضغط على الآخرين ، بما في ذلك البلدان المجاورة لأفغانستان ، سعيا لتحقيق هدفه .

وهناك بلدان أخرى كان يمكن دون شك أن تساعد اذا ما اعتزمت الانضمام الى ترتيب لاعادة الاستقلال لأفغانستان وضمان الحفاظ على حيادها . وقد أبلغ ذلك مرات عديدة الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ان الشعب الأفغاني ينبغي أن يكون حرا في اختيار حكومته . وهناك كل ما يدعونا الى الثقة ، على أية حال ، بأن حكومة مستقلة في أفغانستان سوف تود أن تتبع السياسات التقليدية لهذا البلد التي تقوم على الحياد وعدم الانحياز ، وأن تفعل ذلك في ظروف يسودها الوئام والتعاون مع جيرانها .

ان احدى النتائج المأساوية بصفة خاصة لغزو أفغانستان ، هي ذلك التدفق الجديد الكبير للاجئين . لقد انضم الآن اللاجئون الأفغان الى رجال القوارب من فييت نام والى اللاجئين والنازحين من كمبوتشيا ولاو . ان مليونا ومائتي ألف منهم يكتظون في مخيمات متنقلة في باكستان وحولها متحملين الجوع والعطش والحرارة والبرد ، ولقد فروا من ديارهم سعيا وراء السلم والمأوى والطعام . ولقد فرض ذلك عبئا لا يحتمل على باكستان والتي ينبغي أن نشيد بها من أجل الطريقة التي تصرفت بها لمعالجة هذه المشكلة التي فرضت عليها . ان بعض قطاعات المجتمع الدولي قد استجابت بسخاء ، ولكن العبء الرئيسي لا يزال تتحمله بلدان اللجوء الأول . ان استراليا ، من جهتها ، واستجابة لنداءات من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومة باكستان ،

Digitized by UNOG Library

قد قدمت الآن ٢ر٥ مليون دولار استرالي لهذه السلطات ، وتتألف من ٢ر٤ مليون دولار استرالي في شكل معونة غذائية ومليون دولار استرالي كمنحة نقدية لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ان ما نشهده الآن هو مثل آخر لأعداد كبيرة من اللاجئين نتيجة لتدخل أجنبي مسلح .

ان القرار ES-6/2 الذى أعتمد في الدورة الطارئة الاستثنائية السادسة قد دعا ، ضمن أمور أخرى ، الى :

" الانسحاب الفورى غير المشروط والتام للقوات الأجنبية من أفغانستان بغية تمكين شعب أفغانستان من تقرير شكل حكومته ... بعيدا عن أى تدخل خارجي ، أو تخريب أو قهر أو أية قيود مهما كانت " .

ورغم أن هذا النداء لم يصغ اليه ، فانه لا يزال صحيحا اليوم مثلما كان عند صدوره . ان نفس القرار قد حث :

" جميع الأطراف المعنية بأن تساعد في تهيئة الظروف الضرورية للعودة الطوعية للاجئين الأفغانيين لديارهم " .

ولكن هذه الظروف لم تتوفر بعد .

كما أن هناك أمورا هامة تثير قلقنا . وكما ذكرت آنفا وكما أكد أيضا المتحدثون الآخرون ، فان أعمال الاتحاد السوفياتي في أفغانستان قد عادت بأثر ضار على سلسلة من القضايا التي تقع في اطار سلوك العلاقات بين الدول . ولقد لحق الضرر بالانفراج ومفاوضات الرقابة على الأسلحة ، كما حدث هبوط حاد في مستوى الثقة الدولية .

وغني عن القول ، ان الاتحاد السوفياتي يأمل في أنه بمرور الوقت فان المجتمع الدولي سوف يقبل ماحدث في أفغانستان . واننا نعتقد أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تقتضي منه أن يوضح أن السلوك غير المقبول مثل ذلك الذى حدث في أفغانستان ، يلقى شجبا واسع النطاق .

ان من مصلحتنا جميعا أن نقضي على هذه العوامل السلبية ، حتى يمكن أن نعيد مناخا يسمح للمجتمع الدولي باستئناف العمل سويا بروح أكثر ثقة وتعاونا . وعبر الأعوام العشرين الماضية ، فقد شهدنا مزايا جوهرية نتيجة لمناخ الثقة والتعاون . ان هذا المناخ قد تبدد نتيجة للموقف الذى نناقشه اليوم .

Digitized by UNOG Library

ان الاتحاد السوفياتي يمكنه أن يفعل الكثير للمساعدة على استعادة هذا المناخ ، بالانصياع الى نداء المجتمع الدولي ، الذى تم الاعراب عنه بواسطة هذه الجمعية ، وكما أعيد تأكيده في مشروع القرار المطروح علينا الآن . وعن طريق استعادة روح من التعاون والثقة الدولية فقط، نستطيع أن نبدأ التحرك من جديد ، والمضي قدما نحو اقامة مناخ دولي مستقر .

ان الجهود الفائقة التي بذلها وزراء خارجية الدول الاسلامية لتقديم قرار بشأن أزمة أفغانستان ، تابعها عن كثب العديد من أعضاء المجتمع الدولي . ان استراليا ترحب باسهام الدول الاسلامية في تحقيق تسوية ، واثقة أن جهودها المخلصة سوف تفضي الى نتائج يمكن أن تضمن الحرية للشعب الافغاني ، ومن ثم ندعم قضية السلم والأمن الدوليين .

ان الجمعية العامة أمامها الآن مشروع قرار وارد في الوثيقة A/35/L.12 . هذا المشروع يؤكد من جديد الأحكام الأساسية في القرار ES-6/2 . انه يدعو الى الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من أفغانستان ، ويناشد جميع الدول بأن تقدم مساعدات انسانية للافاثة ، بغية تخفيف مصاعب اللاجئين الأفغان ، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

وعلاوة على ذلك ، فان المشروع يدعو جميع الأطراف المعنية كي تعمل من أجل تحقيق عادل لحل سياسي ، واتاحة الظروف الضرورية التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طواعية الى ديارهم في أمن وشرف . ان الفقرة السادسة من منطوق مشروع القرار تتضمن أحكاما هامة ، اذا ما نفذت يمكنها أن تمهد الطريق لحل ينشده المجتمع الدولي ويتمشى مع مبادئ الميثاق . ان وفد بلادى يعلق أهمية خاصة ، على الجهود المستمرة للأمين العام في مسعاه نحو مثل هذا الحل ، ومن ثم تؤيد تعيين مندوب خاص في أقرب وقت ممكن ، وفقا لما ورد في الفقرة السادسة .

ان هذا المشروع المعقول ليس الا محاولة لكي نضمن للشعب الأفغاني تدابير تمكنه من تقرير مصيره وهو حق أساسي لجميع الشعوب ، يتعين أن تتمتع به في جوهر ، بعيد عن وجود القوات الأجنبية .

ان حكومة استراليا تؤيد تماما هذه الأحكام وسوف نصوّت في صالح مشروع هذا القرار ، ونحن واثقون أن مشروع هذا القرار ، سوف يحظى بأغلبية ساحقة من هذه الجمعية . اننا نناشد الاتحاد السوفياتي أن ينصاع الى هذا التعبير عن الرأى العام الدولي ، وذلك باتخاذ خطوات ايجابية

Digitized by UNOG Library

للمساعدة في اعادة روح الثقة التي يجب أن يرتكز عليها الأمن والاستقرار والتعاون الدولي، وبالاستجابة للرغبات الحقة لشعب أفغانستان ذى السيادة .

السيد ثونبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : في كانون الثاني/يناير من هذا العام، فان الدورة السادسة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة قد دعت الى الانسحاب الفورى وغير المشروط والكامل للقوات الاجنبية من أفغانستان، لكي تمكن شعبه من تحديد شكل حكومته . هذا النداء أيدته الغالبية الساحقة للدول الأعضاء، ومثل تعبيرا صارما عن ارادة المجتمع الدولي . لقد كان نداء من مئات الملايين من الأشخاص الذين عن طريق ممثليهم الحكوميين، أعربوا عن سخطهم لهذا السلوك من جانب دولة عظمى .

واليوم وبعد أكثر من عشرة أشهر، فان القوات السوفياتية مازالت موجودة في أفغانستان، ولا تظهر أى بادرة لمغادرتها . وعلى العكس من ذلك، فان الجهود السوفياتية لاجبار الشعب الأفغاني على الخضوع، تستمر دون هوادة .

ان التدخل السوفياتي واستمرار وجوده في أفغانستان غير المنحازة، هو انتهاك واضح للقانون الدولي، ويجب ادانته على هذا الأساس . ان الغزو ينتهك مبادئ أساسية في ميثاق الأمم المتحدة . انه ينتهك، بصفة خاصة مبدأ تقرير المصير، ومبدأ عدم التدخل، ومبدأ احترام السيادة ووحدة الاراضي، ومبدأ عدم استخدام القوة .

ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لديها مبررات خاصة لكي تعمل عندما يتجاهل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الامن التزاماته بموجب الميثاق ان الميثاق يضع مسؤولية خاصة على الأعضاء الدائمين، للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وبطبيعة الحال، فاننا نتوقع منهم ان يحترموا بدقة المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق وذلك في سلوكهم تجاه الدول الأخرى . اننا نأسف اذ نلاحظ أن هذه التوقعات لم تتحقق في حالة أفغانستان .

ان تسوية سياسية للموقف في أفغانستان تقوم على حق تقرير المصير، واحترام وحدة الأراضي، تتطلب أن يسحب الاتحاد السوفياتي قواته، وأن يدخل في مفاوضات مناسبة مع جميع الأطراف المعنية. ان الاتحاد السوفياتي يجب أن يتخذ هذه الخطوات اعترافا منه بالحق الذى لا جدال فيه لكل أمة ولكل شعب في أن يحدد مستقبله السياسي والاقتصادى والاجتماعي، دون أى تدخل خارجي . ان

Digitized by UNOG Library

القبول والتطبيق العالمي للمبادئ الأساسية لعدم التدخل ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها هما فقط اللذان يمكنهما أن يقربا الموقف في أفغانستان الى الحل .

وفي هذا الصدد ، فاننا نود أن نؤيد ونشجع الامين العام للأمم المتحدة على تسهيل البحث عن حل للمشكلة . وان الأمم المتحدة تقع عليها كذلك مهمة واضحة لمساعدة بلدان المناطق لكي يعالجوا بفاعلية مشكلة اللاجئين ، تلك المشكلة التي تسبب معاناة بالغة لأكثر من مليون شخص .

السيد جيلونك (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : ان جمهورية المانيا الاتحادية ترحب بالمبادرة التي اتخذتها ٣٢ دولة غير منحازة لكي تعيد طرح التدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان على محفل الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان حقوق دولة مستقلة وغير منحازة وشعبها ، قد انتهكت . ولا يمكن للصمت أو اليأس أن يكونا ردا عندما يستمر التدخل المسلح واستخدام القوة .

ان زميلي الموقر من لكسمبرغ بصفته المتحدث باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الاوروبية قد عبر عن قلق واهتمام شعوب بلداننا ازاء الموقف الذى مازال بغير حل في أفغانستان . ان جمهورية المانيا الاتحادية تؤيد تماما موقف المجموعة الاوروبية - وتود أن تعيد تأكيد موقفها ازاء هذه القضية الهامة التي تلقي ظلا قاتما ومستمرا على السلم والتعاون .

Digitized by UNOG Library

لقد انقضى عام تقريبا منذ اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة في جهد مؤثر للاتحاد من أجل السلم . ولقد اتخذت أغلبية كبرى للغاية قوامها ١٠٤ دولة موقفا واضحا حول الغزو في أفغانستان ، وبشأن هذا الانتهاك الصارخ للميثاق . لقد طالبت الأمم المتحدة في قرارها (د أ ط - ٦/٢) بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط للقوات الأجنبية من أفغانستان حتى تمكن شعب هذا البلد من أن يقرر شكل حكومته وأن يختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، متحررا من التدخل الخارجي ، أو التخريب والاعمال الهدامة ، أو القسر أو القيود والضغوط أيا كان شكلها .

لقد لعبت الدول غير المنحازة دورا هاما في العملية التي أدت الى هذا النداء الملح . ولقد سعدت بلادي دائما بأن تلحظ الجهود المستمرة للدول الاسلامية ولعدة بلدان أخرى غير منحازة في محاولتها ايجاد حل للمشكلة الافغانية . ونحن نشاركها اقتناعها بأن التدخل السوفياتي ما هو الا ضربة خطيرة لمبدأ عدم استخدام القوة وعدم التدخل اللذان يشكلان أيضا دعائم سياسة عدم الانحياز .

لكن حتى الآن لم يستجب للنداء الملح الوارد في القرار (د أ ٦/٢) فلايزال احتلال أفغانستان مستمرا ، والمأساة على ما هي عليه . ولقد عبرت غالبية من الشعب الافغاني - من خلال المقاومة الايجابية والسلبية - عن رفضها التام للنظام السياسي الذي فرضه عليهم المحتل . فالقمع والعنف يتسببان في اراقة دماء ومعاناة جديدة . والكثير يتركون ديارهم وبلدانهم . ان استمرار تدفق اللاجئين ما هو الا تعبير مأساوي عن معاناة ويأس الشعب الأفغاني . وهذه الحقائق تعلن عن نفسها .

ونحن نأسف لهذا التطور المستمر حتى الآن ، خاصة وانه لم يكن هناك افتقارا في المحاولات الجادة التي تبذل للتوصل الى حل سياسي للأزمة الافغانية . وفي هذا الصدد ، نذكّر بجهود المؤتمر الاسلامي والمساهمة القيّمة التي كانت لجنته الدائمة مستعدة للقيام بها في هذا الصدد . ولقد كان المقترح الذي تقدم به وزراء خارجية الدول الاوروبية التسع في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٠ ، الذي يقضي بانه يمكن أن يتم البحث عن تسوية لهذه الأزمة في اتفاق يسمح لأفغانستان المحايدة وغير المنحازة أن تختار طريقها ، خطوة في الاتجاه الصحيح .

Digitized by UNOG Library

يجب أن يدرك الجميع ، ان وقت الهيمنة وسياسات القوة قد انقضى . ان أية سياسة ترمي الى خلق الأمر الواقع لا تؤدى فقط الا الى المزيد من التدهور للعلاقات الدولية . فالسلم في العالم يعتمد على مبدأ أن كل الدول - سواء كانت تنتمي الى حلف معين أم لا - تستطيع أن تعتمد على الاحترام الكامل لسيادتها ، وسلامة أراضيها واستقلالها .

لقد أوضحت هذه المناقشة بالفعل أن المجتمع الدولي لن يقبل التدخل في أفغانستان . وقد أعيد تأكيد المطالبة بحل سياسي . وان نفاذ صبر العالم يتزايد وان تسوية سياسية شاملة وعادلة وسريعة هي وحدها التي يمكنها أن تحد من الآثار الخطيرة للنزاع في أفغانستان ، بل نأمل أن تقضي عليها . وأود أن اؤكد أن مثل هذا الحل ليس ضروريا فقط بل هو ملح .

يجب أن يكون هدف جميع المفاوضات الخاصة بتسوية مشكلة أفغانستان ، هو اعادة بناء أفغانستان كدولة مستقلة غير منحازة تختار بنفسها نظمها الحكومية والاقتصادية والثقافية . في رأى بلادى ان اعادة بناء أفغانستان كتلك التي أشرت اليها ، سيخدم تماما الاستقرار في المنطقة بأكملها . ان الضمانات المتبادلة بالنسبة لعدم استخدام القوة وعدم التدخل اطلاقا في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، يمكن أن تكون عناصر لتسوية سياسية من شأنها أن تعيد حق تقرير المصير لشعب أفغانستان .

لذلك ، فاننا نواصل مناشدتنا للاتحاد السوفياتي أن يوافق أخيرا على أن يسلك الطريق الذى سيؤدى الى تسوية شاملة متفاوض عليها تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية ،أى أفغانستان أولا وقبل كل شيء ، وكذلك جيرانها . وفي رأى حكومة بلادى ان مشروع القرار A/35/L.12 يتيح أساسا طيبا لتحقيق هذا الهدف .

ان المطلوب من الجمعية العامة الآن هو أن تشير بوضوح على الاتحاد السوفياتي أن يقوم بما يتوقعه منه الآن مجتمع الامم المتحدة ،ألا وهو الانسحاب الفورى للقوات السوفياتية من أفغانستان واستعداده لقبول حل سياسي يحترم حق الشعب الافغاني في أن يقرر بحرية نظامه السياسي ومستقبله وفقا لتقاليده ودينه .

ان جمهورية المانيا الاتحادية سوف تصوّت تأييدا لمشروع القرار المطروح على هذه الجمعية.

Digitized by UNOG Library

السيد كاتابوديس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة أفغانستان هي واحدة من أهم البنود في جدول أعمال الجمعية العامة . فهي تتعلق ببعض المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ولهذا السبب ، فانها تتعلق بالقواعد التي يجب أن تحكم العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي بصفة عامة .

ان بلدا صغيرا ومستقلا قد تم غزوه منذ أحد عشر شهرا من قبل قوات أجنبية لا تزال تحتله ، أو على الأقل ، تحتل أجزاء من ذلك البلد تمكنت من اخضاعها بالقوة وبسبب استمرار مقاومة الشعب الأفغاني - بأية وسائل يمكن أن تكون في حوزته ، وغالبا ، ما يكون أعزلا - لا تزال تلك الأمة الفخورة تقاوم غزاتها ، وتقوم بذلك كله من أجل التمتع بحقها المشروع وهو أن تعيش في سلم واستقلال وأن تختار بحرية مستقبلها ونظامها السياسي الذى يلائم تطلعاتها .

ان وفد بلادى لا يهتم بتوجيه الاتهامات الى أى أحد ، أو ادانة أى أحد ان قلقنا لا يتعلق بالماضي ، لكن يتعلق بالمستقبل . وقد بذلت جهود عديدة تستحق التقدير في الشهور الأحد عشر الماضية من أجل ايجاد حل سياسي لهذه المشكلة . واني أؤكد على كلمة سياسي ، وهذا يعني أن الشرط الأول المسبق لمثل هذا الحل يجب أن يكون الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان .

Digitized by UNOG Library

وعندما يتم ذلك ، فان هناك بدائل عديدة تظل مفتوحة . ان الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الطارئة في كانون الثاني/يناير الماضي ، قد وضعت اطار تسوية ممكنة . وان المؤتمر الاسلامي قد قام أيضا بمبادرة من أجل الوصول الى هذه الغاية . وان الجمعية العامة في دورتها الحالية عليها أن تحدد موقفها بالنسبة لمشروع القرار A/35/L.12 الذى ، هو في رأى وفد بلادى ، يتضمن الكثير مما يستحق الثناء . وان كون هذا المشروع قد اشترك في تقديمه ٣٨ عضوا من حركة عدم الانحياز ، يضفي على هذه الوثيقة طابعا تمثيليا واسعا .

وان أحد الأفكار التي يتضمنها مشروع القرار هو تعيين ممثل خاص للأمين العام ، يقوم بمساعدة الأطراف في البحث عن حل يضمن سيادة واستقلال كل بلدان المنطقة ويوفر لهم ضمانات ملائمة ضد استخدام القوة . ويمكن تحقيق نفس الأهداف عن طريق مؤتمر دولي بمشاركة كل الأطراف المعنية .

ان جانبا خطيرا آخر لمشكلة أفغانستان هو وجود أكثر من مليون لاجئ اضطروا الى الهرب من منازلهم نتيجة للغزو واستمرار الأعمال العدوانية ، والسعي الى ملجأ في البلدان المجاورة . ان المجتمع الدولي عليه واجب خاص للعمل من أجل خلق الظروف التي ستمكن هؤلاء الأشخاص التعساء من العودة الى ديارهم .

ان الحالة في أفغانستان تترتب عليها نتائج خطيرة خارج هذا البلد . لقد ولّدت شعورا بالقلق بين جيرانها ، الذين يخشون من أنه قد يأتي عليهم الدور بعد ذلك ، أو أنهم قد يستدرجون الى بؤرة الصراع . كما أنها قد أضافت مصدرا جديدا للشقاق علاوة على المصادر العديدة للتوتر الموجود في العالم اليوم . وانها عرّضت للخطر مناخ الانفراج ، الذى علّق عليه الجنس البشرى آمالا عريضة بالنسبة لمستقبل أفضل . وان هذا يضاعف من مسؤولية الاتحاد السوفياتي في التعاون من أجل حل عاجل للمشكلة لأن مشاركته الجادة في عملية الانفراج تعتبر شرطا لا غنى عنه لنجاحه النهائي .

ان ما سوف يحدث في أفغانستان في الشهور القليلة القادمة سوف يحدد تماما ما اذا كان الموقف العالمي سوف يتحسن أو يزداد سوءا في الأعوام القادمة . كما أنه سوف يظهر من يؤمن حقا بمبادئ الميثاق ومن يتظاهر بتأييدها لأسباب دعائية .

Digitized by UNOG Library

ان عالمنا حافل تماما بشعوب محرومة من الحرية بسبب القهر والاضطهاد الداخلي . دعونا لا نضيف اليهم شعبا آخر عليه أن يتحمل ويعاني احتلالا أجنبيا كذلك .

السيد تايلور (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : حتى قبل انتصار ثورتنا الشعبية في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩ ، فان شعب غرينادا ، بقيادة الحكومة الجديدة ، قد عمل في تضامن مع الشعوب المضطهدة قاطبة في كفاحها من أجل الاستقلال .

لقد أيدنا دائما نضال التحرير في افريقيا ، وأمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم . ولقد كافحنا ضد الفصل العنصري وكل أشكال التفرقة العنصرية . ولقد كنا دائما نقف الى جانب القوى الديمقراطية التقدمية في العالم أجمع .

وهذا هو السبب الذي من أجله تؤيد غرينادا تماما ثورة نيسان/ابريل ١٩٧٨ لشعب أفغانستان . واننا نلاحظ ، أنه منذ بداية الثورة ، فان القوى الخارجية المعادية للديمقراطية والمناهضة للثورة ، قد تلاعبت واستغلت العناصر الداخلية المعادية للثورة من أجل الحفاظ على الوضع القائم رغبة في الابقاء على شعب أفغانستان فقيرا ، ومتخلفا ومضطهدا .

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، فان كل الدلائل تشير الى أن هذه العناصر المعادية لثورة ١٩٧٨ ، قد زادت من أعمالها العدوانية . لقد صعدت من حملتها لتحطيم الثورة الديمقراطية لشعب أفغانستان عن طريق التدابير العسكرية المتزايدة والدعايات المغرضة والمعادية .

اننا في غرينادا ، نواجه بأعمال عدوانية مستمرة في بناء ثورتنا الخاصة ، ونستطيع أن نتفهم تماما الصعوبات التي يواجهها الشعب الأفغاني في كفاحه من أجل العدالة الاجتماعية ، والسلم والديمقراطية .

انني أرجو أن يغفر لي السادة الأعضاء اذ أنني سوف أخرج عن النص للحظة لكي أقول لهذه الجمعية ، أنه قبل لحظات من وصولي الى هذه المنصة ، تلقيت أنباء من عاصمتي بأن خمسة أعضاء من الميليشيا الثورية الشعبية في بلدي قد قتلوا مساء أمس . وهذا هو السبب الذي من أجله نتفهم المصاعب التي يتعرض لها الشعب الأفغاني . اننا ثوريون ولسنا جبناء .

انطلاقا من هذه المبادئ ، فاننا نؤكد من جديد مؤازرتنا لشعب أفغانستان البطل . كما أننا نود أن نسجل معارضتنا للقرار A/35/L.12 .

Digitized by UNOG Library

السيد مؤمن (جزر القمر) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية في خبرته لمدة خمس سنوات مع الأمم المتحدة قد لاحظ بحزن عميق عدم فعالية هذه الجمعية في الأمور المتعلقة بالحفاظ على السلم - وهو الهدف الأول لآبائنا المؤسسين لهذه الهيئة عندما اجتمعوا في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ . اننا ، مثل العديد من الوفود ، قد لاحظنا بشعور من الاحباط السلوك غير المقبول لبعض الدول الأعضاء الذين انضموا الى هذه الهيئة الدولية بارادتهم الحرة والذين ينتهكون المبادئ الأساسية للميثاق ، ومن ثم يتخلون عن نفس الهدف الذى قامت الأمم المتحدة من أجله .

ان هذه المبادئ الأساسية قد وردت بوضوح في المادة الأولى من الميثاق والتي تنص على ازالة أعمال العدوان والانتهاكات الأخرى التي تضر بالسلم . وتحرم المادة الثانية التهديد بالقوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة .

ان هذه الحقيقة تصبح أكثر ايلاما عندما نلاحظ أن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم من بين تلك البلدان التي تنتهك مبادئ الميثاق وتتجاهل قرارات الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

انني أقول ان هذا أكثر ايلاما لأن الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن من المفروض فيها أن تكون حارسة للمنظمة وخاصة بالنسبة الى المسائل المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدولي .

واذا ما اختارت الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن تجاهل مبادئ الميثاق وعدم تنفيذ قرارات منظمتنا ، فكيف يمكن لها أن تجبر الدول الأخرى على احترام مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ؟

وفي قولي ذلك ، فان وفد بلادي في ذهنه حادثان وقعا أخيرا يتعلقان بدولة عظمى وهي عضو دائم في مجلس الأمن .

الحدث الأول ، هو التدخل العسكري من جانب الاتحاد السوفياتي في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، منتهكا بذلك أحد المبادئ الأساسية في الميثاق .

الحدث الثاني ، وهو أننا في ذهننا الآن القرار ES-6/2 المعتمد في كانون الثاني/يناير الماضي في الدورة الاستثنائية الطارئة التي أدانت فيها هذه الجمعية بأغلبية كبيرة العدوان ضد شعب أفغانستان ، وطلبت من الاتحاد السوفياتي أن يسحب قواته من ذلك البلد غير المنحاز . ان الاتحاد السوفياتي قد رفض بالقطع حتى الآن احترام ذلك القرار .

ان جزر القمر هي بلد صغير وفقير وغير منحاز . وبما أننا صغار وفقراء ، فاننا لا يمكننا أن نتحمل الاحتفاظ بجيش كبير للمحافظة على سلامة أراضينا . وعلى ذلك ، فانه من صالحنا أن تكون لنا علاقات صداقة ليس فقط مع جيراننا المباشرين ولكن أيضا مع جميع الدول . انه سيكون في غير مصلحتنا الوطنية أن ننزلق الى تنافس الدول . ومع ذلك عندما تنتهك سيادة وسلامة أراضي واستقلال الدول الصغيرة الأخرى من قبل دول أكبر ، فاننا نشعر بأن أمننا في خطر . وهذا هو السبب الذي يضطرنا اليوم الى اتخاذ موقف قوي بالنسبة لأحداث أفغانستان . ان العدوان المفضوح لا يمكن أن نسمح به أو أن نسكت عليه ، لأن مثل تلك الاستجابة سوف تؤدي الى هدم نسيج السلم والعلاقات الدولية وتثير الارتياب في قدسية الالتزامات الرسمية التي اتخذت في اطار ميثاق الأمم المتحدة وخاصة عدم استخدام القوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية . ان وفد جزر القمر لا يمكن أن يوافق أو أن يتنازل أو أن يسكت على أية دولة تنتهك المبدأ المقدس للسيادة وسلامة أراضي واستقلال دولة ما . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادي لا يمكنه الا أن يعبر عن قلقه العميق لحقيقة أنه رغم النداءات المتكررة من

Digitized by UNOG Library

قبل المجتمع الدولي ، فان الاتحاد السوفياتي مستمر في مركزة قواته في أفغانستان ، وبذلك يمنع اقامة حكومة تتفق مع الارادة الحرة للشعب الأفغاني .

وفي محاولة للدفاع عن موقف بلاده في قضية أفغانستان ، فان سعادة السيد جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في بيانه في المناقشة العامة أمام الجمعية العامة في هذه الدورة قد قدم لنا الحجة التالية التي أنوى تحديها والتي تقول :

" ومن الخطأ بمكان محاولة اعطاء تفسير آخر للتطورات الدولية ، واتهام السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي باستخدام فكرة لا أساس لها ، هي الخطر العسكري السوفياتي.

" ان تدهور الأوضاع الدولية تسبب فيه — على مايزعم البعض — ادخال قوات عسكرية سوفياتية محدودة في أفغانستان . وكما شرحنا من قبل في عدة مناسبات ، فاننا قمنا بذلك لمساعدة شعب أفغانستان لحماية سيادته وصد الهجوم العسكري الموجه الى أراضيه من الخارج ، وأكرر الهجوم العسكري من الخارج . ولقد قمنا بذلك لمنع ظهور خطر مباشر يهدد أمن الاتحاد السوفياتي على حدوده الجنوبية . لقد قدمنا هذه المعونة استجابة لنداءات متكررة من حكومة أفغانستان ، وهذا يتمشى تماما مع أحكام المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفياتي وأفغانستان في عام ١٩٧٨ ، ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة " .

(A/35/PV.6,P.36) .

وبهذا البيان فان الاتحاد السوفياتي يود منا أن نصدق أنه قد دعي الى ارسال قواته العسكرية الى أفغانستان ، وان تلك الدعوة تعطيه أسبابا كافية ومشروعة للتدخل عسكريا ضد شعب أفغانستان .

ان استعراضا موجزا للأحداث في أفغانستان سوف يثبت دون أدنى شك ،أن ادعاءات وزير الخارجية السوفياتي هي مايمكن أن نسميه في عبارات مؤدبة أنه شيء غير دقيق .

ولقد هبطت القوات الجوية السوفياتية في كابول في ٢٥ و ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . وفي ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ، فان هذه القوات هاجمت واستولت على المؤسسات الحكومية ، للحكومة التي زعمت أنها طلبت منها التدخل طبقا لمعاهدة الصداقة لعام ١٩٧٨ . ان " أمين " الذى كان رئيسا حينذاك ، والذى اذا ما صحت الادعاءات السوفياتية ، لابد أن يكون هو الذى طلب المعونة

Digitized by UNOG Library

منهم، قد اغتيل كما نزع سلاح الجيش الأفغاني. ثم جلب الاتحاد السوفياتي شخصا اسمه بابراك كارمال لم يكن موجودا في البلاد عندما أرسل السوفييت قواتهم المحمولة جوا. وقد نصبوا كارمال كرئيس لحكومة جديدة، ثم أعلنوا أن دعوة قد وجهت اليهم في اطار المعاهدة المبرمة بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي.

ان العدوان ضد أفغانستان واحتلالها من قبل القوات السوفياتية، قد صدم العالم بوضوح والمجتمع الدولي وخاصة العالم الثالث الذي أصيب بخيبة أمل من جراء التعنت المؤسف واستمرار رفض الاتحاد السوفياتي سحب قواته الى أراضيه.

اننا في العالم الثالث قد أصبنا بخيبة أمل مزدوجة لأن المعتدي في أفغانستان كان لمدة طويلة صديقنا الحميم والمعاون الكبير للمضطهدين ولحركات التحرر.

ان الأحداث في أفغانستان، اذا لم تعالج بانسحاب سريع للقوات السوفياتية من ذلك البلد، سيكون لها أثر سلبي للغاية على علاقات الصداقة والتعاطف التي تربط الاتحاد السوفياتي بعدة بلدان غير منحازة.

ان واضعي السياسة في الكرملين يقولون انه لن يكون هناك انسحاب سوفياتي الا اذا تم التوصل الى تسوية سياسية في أفغانستان. ولكننا وفد جزر القمر مقتنعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل سياسي لمشكلة أفغانستان طالما بقيت القوات السوفياتية في ذلك البلد. وعلى ذلك، فاننا نناشد الاتحاد السوفياتي أن يستجيب للنداءات الدولية وأن يسحب قواته من أفغانستان فورا.

السير أنتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية): أود في البداية بطبيعة الحال، أن أضم صوت وفد بلادي الى البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل لكسمبرغ باسم الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

في كانون الثاني/يناير، أدانت هذه الجمعية الغزو السوفياتي لأفغانستان. ولقد طالبت ١٠٤ دولة عضوا بالانسحاب الفوري للقوات السوفياتية. كما أن أعضاء المؤتمر الاسلامي الذين اجتمعوا بعد اسبوعين في اسلام أباد، قد أصدروا ادانة حازمة كذلك، فقد طالبوا أيضا بأن يعود الاتحاد السوفياتي الى حدوده.

Digitized by UNOG Library

لقد قدم الاتحاد السوفياتي أعذارا . فقد ادعى أنه دعي . لقد حاول أن يلوم الآخرين وتحدث عن رغبته في تسوية سياسية . ان الادعاء بأن التدخل السوفياتي قد تم نتيجة لطلب شعبي وأنه كان يفكر في مصالح الشعب الأفغاني ، هذا الادعاء قد تبين سريعا أنه لا يقوم على أي أساس . فبعد عشرة شهور ما زال الاحتلال مستمرا . واليوم يوجد هناك أكثر من ٨٥ ألف جندي سوفياتي في أفغانستان . وبالاضافة الى ذلك هناك قوات أخرى من داخل الاتحاد السوفياتي تشترك في العمليات العسكرية داخل أفغانستان . ان الاتحاد السوفياتي يقوم بتشييد ثكنات وتسهيلات دائمة لقواته ، وربما يكون ذلك هو المؤشر الحقيقي لنواياه .

وليس هناك شك فيما يفكر فيه الشعب الافغاني ، فكثير من الافغان يعرض حياته للخطر من أجل مقاومة قوة عظمى لم تتردد في استخدام جميع أنواع تكنولوجيا الحرب الحديثة . ان درجة عدم احتمال الافغان للوجود السوفياتي يمكن تبينها من وجود أكثر من مليون لاجئ هربوا الى باكستان . وفي ايران أيضا هناك بعض مئات الآلاف من اللاجئين . هناك ما يقرب من واحد بين كل عشرة من الافغان قد ترك بلده بسبب الغزو السوفياتي .

والحقيقة هي أن الاتحاد السوفياتي قد غزا أفغانستان ليس بهدف مساعدة الشعب الافغاني ولكن نتيجة لحسابات أنانية بشأن ما يعتبره مصلحة وطنية سوفياتية . لقد كان هناك نظام شيوعي قدم اليه الاتحاد السوفياتي هيبته ومعونته البشرية والنقدية والمعدات ، وهذا النظام كان بسبيله الى أن يفقد سيطرته ، اذ لم يكن يحظى بتأييد شعبي ، وكانت هناك دلائل تشير الى أن الشعب الافغاني سوف يخلعه بقوة السلاح ، وهذا ما لا يسمح به الاتحاد السوفياتي لذلك فان الاتحاد السوفياتي قد أقام هذا النظام العميل بالقوة دون أي التفات الى رغبات الشعب الافغاني .

ان أي بلد يقدّر استقلاله وحقوق مواطنيه لا يمكنه الا أن يشعر بالانزعاج الكبير نتيجة للأخذ بهذه السابقة . ومع تحرك طوابير الدبابات السوفياتية في كانون الاول/ديسمبر الماضي فان استقلال وسيادة هذه الدولة العضو في هذه المنظمة قد تجاهلهما تماما . واذا كان الاتحاد السوفياتي يتمكن دون عقاب أن يغزو بلدا مستقلا بناء على دعوة من أقلية ضئيلة ، على أفضل الاحتمالات ، لصالح قياداته الموجودة في المنفى ولاسباب تتعلق بمصلحة الاتحاد

Digitized by UNOG Library

السوفياتي ، فانه لن يكون هناك بلد يمكن أن يثق في استقلاله وسيادته . ان نتائج هذا الحادث بالنسبة الى السلم والاستقرار العالميين والتعاون الدولي تعدّ خطيرة الآن تماما كما كان عليه الحال في كانون الثاني/يناير . ان مرور الوقت لا يؤدى بأى حال من الأحوال الى الاقلال من حاجة أعضاء هذه المنظمة في البحث عن حل مقبول وسلمي ، حل يغير ما حدث ويسعى الى ضمان ألا يحدث ذلك مرة أخرى أبدا .

وحتى الآن فان الاتحاد السوفياتي لم يظهر أى اهتمام على الاطلاق فيما يتعلق بالمفاوضات بناء على شروط تكون مقبولة للشعب الافغاني وجيرانه . وليس هناك شيء فيما اقترحه النظام الذى أقامه السوفيات في كابول يتضمن أى أساس لمناقشة حقيقية . ان خطة النقاط الخمس المعلنة في نيسان/ابريل لم تتناول المسألة الاساسية المتعلقة بالوجود العسكرى السوفياتي الكبير في أفغانستان . وفي ١٤ آيار/مايو أعلن في كابول عن مجموعة أخرى من المقترحات . لقد تضمنت هذه المقترحات مقترحا جديدا بأن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتوفير ضمانات بأنه لن يكون هناك تدخل أو أنشطة هدامة ضد أفغانستان سوف تجرى ممارستها ؛ ولكن كان هناك عنصر أساسي هو طلب حكومة أفغانستان انسحاب القوات السوفياتية بعد تحسين العلاقات مع جيرانها وعودتها الى حالتها الطبيعية وتوقف ما يسمى بنشاط المتمردين . ولم يكن هناك التزام ببرنامج انسحاب أو النص على أن الشعب الافغاني سوف يتاح له أن يختار مستقبله . لقد تضمنت المقترحات أيضا عيبا آخر هو أنها لم يرد بها أى شيء بالنسبة الى الضمانات المستقبلة ضد الغزو عبر الحدود مع الاتحاد السوفياتي . لقد اضطررنا الى أن نستنتج أن مقترحات ١٤ أيار/مايو قد وجهت في المقام الاول الى ضمان المشروعية لنظام بابراك كارميل وليس تجاه محاولة حقيقية للتوصل الى تسوية سياسية في صالح الشعب الافغاني ككل . وفي هذا الصدد ، فانني أود أن أؤكد مرة أخرى أن عدم وجود أى اعتراض من جانب وفد بلادى على مشاركة أفغانستان في مناقشة هذه المسألة ، وان عدم اثارتنا لأى تحد رسمي ضد الشخص الموجود هنا لهذا الغرض لا ينبغي أن يفسر على أى نحو بأنهما يتضمنان اعتراف حكومة المملكة المتحدة بالنظام القائم في أفغانستان باعتباره حكومة ذلك البلد .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الجمعية ينبغي أن تعبر مرة أخرى عن سخطها القوى وتكرر ادانتها للاحتلال السوفياتي . لكن هذا وحده ليس كافيا ، اذ أنه يجب على العالم أن يستمر في العمل من أجل تسوية مقبولة . ان الشعب الافغاني يجب أن يضمن أنه لم ينس . وان العناصر الضرورية من أجل ايجاد حل واضحة بقدر كاف ، فحدود البلد يجب أن تكون آمنة ؛ ويجب أن تتاح للاجئين الحرية في العودة ، ويجب أن يكون هناك نظام مقبول للشعب الافغاني ذاته ؛ ويجب أن تكون هناك ضمانات كافية بالنسبة الى المستقبل ؛ ويجب أن يتم انسحاب عاجل غير مشروط وكامل للقوات السوفياتية .

وليس لدى المملكة المتحدة رأى محدد بشأن كيفية تحقيق هذه الاهداف . ربما تكون هناك تدابير مؤقتة من نوع ما . لقد أشرنا الى المبادرة البناءة التي قام بها المؤتمر الاسلامي تجاه السعي الى تسوية ونحن نرحب بجهوده ، وسوف نستمع باهتمام الى مقترحات واقعية توفي بالاهداف التي ذكرتها . نحن وشركاؤنا في الاتحاد الاوروبي قد اقترحنا أن مفتاح الحل يتمثل في استئناف أفغانستان لسياسة الحياد التي كانت هي سياستها عبر عقود كثيرة . هذا هو فقط أحد السبل العديدة المحتملة ، ولم يوضع ذلك باعتباره خطة غير مرنة . ان الحياد كان هو الموضوع المستمر في سياسة أفغانستان الخارجية في هذا القرن . ولا يمكن أن يكون هناك حديث عن حل مفروض . وينبغي أن تكون هناك حكومة أفغانية تعكس الارادة الشعبية لكي تقرر مدى قبول الحل ، لأن الاختيار يجب أن يقع على عاتق هذه الحكومة . ولكنني أشك في أن مزايا نظام يؤدى الى استعادة سيادة الافغان ويحمي استقلالهم يمكن أن تكون جذابة بالنسبة اليهم . وفي نفس الوقت فان جميع جيران أفغانستان ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ، ينبغي عليهم ألا يخشوا من دولة مستقلة ومحايدة . وان هذه الفكرة لا تزال مطروحة على مائدة المفاوضات ، ونحن مستعدون للاسهام بكل طريقة ممكنة من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة التي تسبب قلقا شديدا . وفي نفس الوقت ، فان الحكومة البريطانية تدين انتهاكات المجال الجوى لباكستان والاعتداءات المسلحة بواسطة مدفعية طائرات الهليوكوبتر التي وصفت في خطاب وجه الى الامين العام من جانب الممثل الدائم لباكستان في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر .

Digitized by UNOG Library

من حقنا أن نسأل : هل الاتحاد السوفياتي مستعد للسعي الى تسوية سياسية تفي بمصالح جميع الاطراف المعنية وليس فقط مصالح الاتحاد السوفياتي ؟ ان البديل هو الحرب المستمرة ذات النفقات المتزايدة بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، ومأساة متزايدة بالنسبة الى الشعب الافغاني الذى عانى الكثير بفقد العديد من الاحياء ، والعذر الطبيعي والمادى خلال الشهور الاثنى عشر الماضية .

Digitized by UNOG Library

(السير انتوني بارسونز)
(المملكة المتحدة)

وفي اطار اوسع ، فان ذلك يعني مواصلة التوتر في العلاقات الدولية . وطالما ان الاتحاد السوفياتي يواصل احتلاله ويستمر في تحدى المبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة ، فان بقية العالم لا يمكن ان تتظاهر بأنه لم يحدث اى شيء . ولسوف يكون من الخطأ والافتقار الى المسؤولية ، ان نقبل عملا قد نسف مناخ الثقة الدولية والثقة التي كان قد بدئ في بنائها . ويجب علينا ألا نكرر الأخطاء السابقة ، بأن ننسى بسرعة غزوا سوفياتيا لبلد مستقل ذى سيادة . ان قلقنا يجب ألا يتلاشى بعد هذه الدورة للجمعية العامة .

وينبغي ألا نعتبر هذا النقاش والقرار الذى سوف يؤيده وفدى ، بمثابة ابراء لذمتنا من مسؤولية السعي لتحقيق حل سياسي مقبول ، وحث الاتحاد السوفياتي على انهاء احتلاله . ان الاتحاد السوفياتي ونظام بابراك كارمال ، يجب ألا يساورهما الشك بشأن الغضب الشديد والفزع الذى يشعر به العالم بالنسبة الى ما جرى في افغانستان من موت وتدمير . ان المعاناة هائلة . ان أولئك الذين يؤمنون بوجوب ان تكون الكائنات الانسانية حرة في اختيار حكوماتها وألا تفرض عليها بالقوة من قبل الاجانب ، ينبغي ان يتعاطفوا مع المقهورين ومع العدل الذى ينشدونه .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

Digitized by UNOG Library